قرار محكمة النقض

رقم 2/699

الصادر بتاريخ 28 شتنبر 2017

في الملف الاداري رقم 2017/2/4/3146

إيقاف التنفيذ – مبرراته.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 2017/8/07 من طرف الطالبة المذكورة أعلاه، الرامي إلى إيقاف تنفيذ القرار رقم 4091 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2015/10/19 في الملف عدد 2015/7209/223 .

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2017/9/14

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر 2017

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد أحمد البوزيدي تقريره في هذه الجلسة والاستماع إلى مستنتجات المحامي العام السيد حسن تايب.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

بناء على مقتضيات الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية على أنه: ""..... يمكن علاوة على دلك لمحكمة النقض بطلب صريح لرافع الدعوى وبصفة استثنائية أن تأمر بإيقاف تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في القضايا الإدارية ."" .....

وحيت تقدم الطالب بواسطة نائبه بمقال رامي إلى إيقاف تنفيذ القرار رقم 4091 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2015/10/19 في الملف عدد 2015/7209/223، القاضي بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإلغاء الأمر بالتحصيل جزئيا وذلك فيما زاد عن الأساس الضريبي المحدد في تقرير الخبير خالد (ب)، ودلك "إلى حين البت في الطعن بالنقض المرفوع من طرفه ضد القرار المذكور

موضوع الملف عدد 2017/2/4/2511، استنادا للأسباب التي قدمها في عريضة النقض المتمثلة في سوء التعليل الموازي لانعدامه .

وحيث إنه بالاطلاع على أوراق الملف، يتضح أنه ليست هناك ظروفا استثنائية تبرر الاستجابة للطلب .

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض طلب إيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من **رئيس الغرفة** الإدارية (القسم الثاني) السيد سعد غزيول برادة **رئيسا**، والمستشارين السادة: أحمد البوزيدي **مقررا** وسعاد المديني وسلوى الفاسي الفهري ومحمد بوغالب أعضاء وبمحضر **المحامي العام** السيد حسن تايب، وبمساعدة **كاتب الضبط** السيد رشيد الزوهري.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض